S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/524
7 May 1999
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٦ أيار/ مايو ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا رسالة مؤرخة ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ واردة من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بإطلاع أعضاء المجلس على هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي ع. عنان

[الأصل: بالانكليزية]

المرفق

رسالة مؤرخة ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك

يشرفني أن أحيل إليكم التقرير الثالث عشر عن أنشطة الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك (انظر الضميمة). وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتقديم هذا التقرير إلى مجلس الأمن.

(توقيع) كارلوس وستندورب
الممثل السامي

ضميمة

تقرير الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك موجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة

كانون الثاني/يناير - آذار/ مارس ١٩٩٩

١ - عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام تقديم تقارير من الممثل السامي وفقا للمرفق ١٠ من اتفاق السلام، والاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر لندن لتنفيذ السلام الذي عقد في ٨ و ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، فإنني أقدم في هذه الوثيقة التقرير الثالث عشر إلى المجلس.

٢ - ويشمل التقرير أنشطة مكتب الممثل السامي والتطورات التي حدثت في المجالات المدرجة أدناه أثناء الفترة الممتدة من بداية كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وحتى نهاية آذار/ مارس ١٩٩٩.

موجز

٣ - بدأ تنفيذ اتفاق السلام بداية مرضية منذ مطلع ١٩٩٩ فصاعدا نتيجة إحراز تقدم في تنفيذ التعهدات التي توصل إليها مجلس تنفيذ السلام في اجتماعه المعقود في مدريد في كانون الأول/ ديسمبر. وعـُقد في بروكسل في ٢ شباط/فبراير اجتماع إعلامي للمانحين وقدم مكتبي في أثنائه كشفا مفصلا بالتكاليف التي ينطوي عليها، حسب تقديراتنا، تنفيذ إعلان مدريد.

٤ - وفي جمهورية صربسكا، حدث عدد من التطورات الهامة (وهي مبينة بتفاصيل أكبر في جزء لاحق من هذا التقرير). فقد استمرت عملية تشكيل حكومة في جمهورية صربسكا، بالرغم من جهود الإعاقة المتعمدة التي بذلها رئيس جمهورية صربسكا نيقولا بوبلاسن. وهذا التصرف لم يترك لي أي خيار سوى عزله من منصبه، وقد فعلت ذلك في ٥ آذار/ مارس مستخدما السلطة التي أناطها بي مجلس تنفيذ السلام المعقود في بون. ويواصل ميلوراد دوديك العمل كرئيس وزراء مؤقت.

٥ - وفي ٥ آذار/ مارس، أعلن رئيس هيئة المحكمين روبرتس أوين عن قرار التحكيم النهائي الذي اتخذه بشأن برتشكو. وترد في جزء لاحق من هذا التقرير مناقشة مستفيضة لهذا القرار. وقوبل هذا الإعلان في البداية بقدر كبير من السخط في جمهورية صربسكا، مما حدا بالرئيس راديزيتش الرئيس الصربي لمجلس الرئاسة الثلاثي إلى القيام، بدعم من الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بمقاطعة المؤسسات المشتركة. وقد رفعت تلك المقاطعة في وقت لاحق.

٦ - وفي الاتحاد، قُتل خوزو ليوتار، نائب وزير الداخلية، من جراء حادث انفجار سيارة مفخخة في سراييفو في ١٦ آذار/ مارس، الأمر الذي حدا بحزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي إلى بدء مقاطعة مؤقتة للمؤسسات المشتركة استمرت لمدة أسبوع، وأثارت القلق في أوساط مجتمع الكروات البوسنيين. ويجري حاليا التحقيق في هذا الحادث المروع، وتعمل قوات الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة على مراقبته عن كثب، ولكن لم يتم إلقاء القبض بعد على الفاعلين.

٧ - وخلال شهر آذار/ مارس، خيَّمت الأزمة الجارية في كوسوفو على الأحداث الجارية في البوسنة والهرسك بصورة متزايدة، ولا سيما في جمهورية صربسكا. وأثار بدء الغارات الجوية التي شنتها قوات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بعض ردود الفعل العدائية والعنيفة في جمهورية صربسكا، واستوجبت سحب الموظفين الدوليين مؤقتا منها. وشن غوغاء هجمات على عدد من مكاتب الاتصال التابعة للسفارات في بانيالوكا وألحقوا بها أضرارا كبيرة. وفي بقاع أخرى من جمهورية صربسكا، شُنت هجمات على عدد من المركبات الدولية. ولكن بالرغم من المحاولات التي قام بها عدد صغير نسبيا من المتطرفين بهدف افتعال مشاكل، فإن رد فعل الغالبية العظمى من الناس في جمهورية صربسكا اتسم بضبط النفس إلى حد يدعو للثناء. ولقد أكدنا مرارا وتكرارا أن البوسنة والهرسك مستقلة عن الأحداث التي تجري في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وأن قوة تثبيت الاستقرار مستقلة عن قوات التحالف المشتركة في عمليات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويبدو أن الغالبية العظمى من الناس في جمهورية صربسكا لا تريد أن تُعرض السلم المحرز بشق الأنفس في البوسنة والهرسك للخطر.

٨ - ولقد كانت الأشهر القليلة الماضية أشهرا عاصفة بالنسبة للبوسنة والهرسك. ولعل الأحداث الأخيرة الخارجة عن سيطرتنا أدت إلى إبطاء وتيرة تنفيذ السلام؛ ولكنها لم تؤد بكل تأكيد إلى وقفها بالكامل. ويتمثل النهج الذي أتبعه وسأواصل اتباعه إلى أقصى قدر ممكن، في إبقاء الحالة هادئة وتحت السيطرة إلى حين يتسنى للقوى المعتدلة أن تجدد وتعجل تعاونها حال انتهاء النزاع في كوسوفو.

<u>تنسيق عملية التنفيذ المدنية</u>

٩ - مجلس تنفيذ السلام: واصل المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام اجتماعاته بشكل منتظم على مستوى مديري الإدارات السياسية.

١٠ - وفي ١ شباط/فبراير، اجتمع المجلس التوجيهي في بروكسل حيث ركز على بحث الحالة في جمهورية صربسكا، واستعرض تنفيذ خطة العودة لعام ١٩٩٩ التي وضعتها فرقة العمل المعنية بالعودة والتعمير، كما استعرض أداء المؤسسات المشتركة لوظائفها، والتقدم المحرز بشأن مشروع قانون الانتخابات الدائم.

١١ - وناقش الاجتماع المعقود في سراييفو يومي ١٧ و ١٨ آذار/ مارس العمل الذي قام به مكتبي في مجالات قانون الممتلكات، وحل المؤسسات المتشابهة، والشروط التي ينبغي استيفاؤها كيما يتسنى عقد مؤتمر للمانحين. كما أنني واصلت عقد اجتماعات أسبوعية للمجلس على مستوى السفراء في سراييفو.

المسائل المؤسسية

١٢ - المؤسسات المشتركة: واصل مجلس الرئاسة المنتخب حديثا في البوسنة والهرسك عقد اجتماعات منتظمة في الشهرين الأولين من عام ١٩٩٩، في حين لم يعقد مجلس الوزراء دورته التأسيسية الأولى إلا في ١١ شباط/فبراير. بيد أن الانقطاع المفاجئ الناجم عن رد الفعل الصربي على إشهار قرار التحكيم بشأن برتشكو في ٥ آذار/ مارس أدى إلى تعطيل عمل المؤسسات المركزية طيلة الفترة المتبقية المشمولة بالتقرير (بالرغم من أن اجتماعات المؤسسات المشتركة قد استؤنفت الآن بمبادرة مني).

١٣ - مجلس الرئاسة للبوسنة والهرسك (يرأسه العضو الصربي زفكو راديزيتش الذي ستنتهي ولايته كرئيس للمجلس في نهاية حزيران/يونيه): عقد أربع جلسات عمل اتسمت جميعها بتوافر نهج أكثر تعاونا وإيجابية وبروح جديدة سادت منذ الدورة التأسيسية المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وعلاوة على العمل الروتيني (تصديق الاتفاقات؛ الموافقة على تعيين سفراء أجانب؛ وما إلى ذلك)، تم التوصل أيضا إلى اتفاق بشأن مبادرة مجلس الرئاسة الثلاثي المتعلقة بالعودة. وتدعو هذه المبادرة إلى عودة ٠٠٠ ٦ لاجئ إلى موطنهم الأصلي على الفور. وأنشئ فريق عامل لوضع الخطة اللازمة وتنسيق العمل مع جميع المؤسسات المعنية الأخرى. ومن المؤسف أن أعضاء مجلس الرئاسة لم يتابعوا التزاماتهم تلك لغاية الآن، وبالتالي لم تُنفذ لغاية الآن خطة تستحق الثناء، لولا ذلك.

١٤ - وأدت الصعوبات التي ووجهت في تشكيل حكومة جمهورية صربسكا عقب الانتخابات التي جرت في أيلول/سبتمبر الماضي إلى تأخير تعيين الممثلين الصربيين في مجلس الوزراء. وقد تم التغلب على هذه العقبة وعلى عدم قدرة الجانب الصربي على اتخاذ قرار بشأن ممثليه في المجلس في ٤ شباط/فبراير مع انعقاد الدورة التأسيسية في الأسبوع اللاحق، وبعد أداء أعضاء المجلس اليمين الدستورية. وجرى اتخاذ بعض الخطوات الهامة: مددت فترة الرئاسة من تناوب أسبوعي إلى تناوب شهري - وهي خطوة من الخطوات في سبيل تحقيق الأهداف الرئيسية لإجراء إصلاح شامل للمجلس - واعتمدت ميزانية الدولة لعام ١٩٩٩. ويغلب على جو العمل في المجلس الحالي طابع مهني وروح تعاونية أكبر مما كانا عليه في المجلس السابق.

١٥ - الجمعية البرلمانية: لا تزال الجمعية تحقق تقدما في إنشاء خدمات دعم عاملة وفعالة. كما انتخبت أعضاء للجانها العاملة. وواصلت عقد اجتماعات منتظمة قبل أن يشن أعضاؤها الصربيون وأعضاء الاتحاد الديمقراطي الكرواتي، كل من جانبه، مقاطعة ضد المؤسسات المشتركة. ووافقت الجمعية على أعضاء مجلس الوزراء واعتمدت التعديلات على قانون العفو، وانتخبت مندوبين إلى المنظمات الدولية واتخذت عدة قرارات إدارية وإجرائية هامة.

١٦ - مجلس النواب: اعتمد أيضا النشيد الوطني للبوسنة والهرسك. وحظي هذا النشيد الوطني الجديد بتأييد واسع من مختلف الأحزاب. ولكن نتيجة للخلاف حول نص القانون الناظم لاستخدام النشيد الوطني، فلا بد من اعتماده من قبل مجلس الشعب. وأتوقع أن يتحقق هذا قريبا.

١٧ - وأكمل مجلس الشعب عملية إنشائه بانتخاب مندوب كرواتي خامس في دورته المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل. وبذلك تكلل الجهد الذي قام به مكتبي بالنجاح، بتنسيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لكفالة وجود توازن أفضل في تكوين المجلسين العاليين في الاتحاد، ولم تكن الحال على هذا النحو عقب الانتخابات التي جرت في عام ١٩٩٦. وهذا يمثل خطوة هامة في إقامة الطابع التعددي على أعلى مستوى ممكن في البوسنة والهرسك.

١٨ - اللجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية: منذ تقريري الأخير، لم تحرز هذه اللجنة مرة أخرى تقدما يذكر. وقد ألغي الاجتماع الذي كان من المقرر عقده في ٩ آذار/مارس بسبب مقاطعة جمهورية صربسكا للمؤسسات المشتركة. إلا أن مكتبي (بالاقتران مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة تثبيت الاستقرار) طلب من وزارات الدفاع تزويده بتقرير مرحلي عن تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في اجتماع مجلس تنفيذ السلام المعقود في مدريد. وسنعمل على تجهيز تلك التقارير عن طريق اللجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية. وبالرغم من الصعوبات السياسية الحالية، كان الرد الأولي الوارد من جميع الأطراف ردا مشجعا. وسنعمل على إعداد تقرير في مطلع تموز/يوليه وإنشاء مجموعة متفق عليها للعمل في الأمانة الموسعة للجنة الدائمة أيضا (بدوام كامل).

١٩ - المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك: واصلت المحكمة في دورتها الأخيرة المعقودة يومي ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير، النظر في قضية تتعلق باتساق دستوري الكيانين مع دستور البوسنة والهرسك. وكان من المقرر أن تبت المحكمة في القضية في دورتها اللاحقة -- لكن عدم اشتراك القضاة من جمهورية صربسكا أدى بطبيعة الحال إلى إلغاء الدورتين اللتين كان من المقرر عقدهما في ٢٩ آذار/مارس و ٢٩ نيسان/أبريل. ومن المقرر أن تعقد الدورة التالية في مطلع حزيران/يونيه. ولم يطرأ أي تحسن على الوضع المالي للمحكمة منذ تقريري الأخير. ولم تف الدولة بالتزامها بتسديد دفعات كافية من ميزانيتها إلى المحكمة الدستورية. وعلاوة على ذلك، لم يجر لغاية الآن إنشاء صندوق التبرعات من المانحين الدوليين الذي توخاه إعلان مدريد والذي يستهدف تغذية ميزانية المحكمة.

٢٠ - قانون الهجرة واللجوء: في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، أعيد تقديم مشروع قانون الهجرة واللجوء في البوسنة والهرسك إلى وزارة الشؤون المدنية والاتصالات في البوسنة والهرسك. واستكمل نص المشروع الذي صاغه مجلس أوروبا، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومجلس أوروبا ولجنة البندقية. وأوضحت لمجلس الوزراء أنه يتعين اعتماد مشروع القانون وتنفيذه على وجه السرعة.

٢١ - مسائل الخلافة فيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة: عُقدت اجتماعات ثنائية برئاسة السير آرثر واتس، المفاوض الخاص لمسائل الخلافة، مع ممثلي الدول الخمس في بروكسل في كانون الثاني/يناير. وتركزت المناقشات على نهج جديد مبسط، يولي تأكيدا خاصا لتوزيع الأصول المملوكة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة فيما بين الدول الخمس التي توجد هذه الأصول بالفعل في الإقليم الخاص بكل منها أو يكون محتفظا بها في الخارج.

٢٢ - ومن الضروري إجراء مزيد من المناقشات بشأن هذه التسوية "العامة"، التي تتيح طريقة عملية بشكل أكثر لإحراز التقدم، ولكن عقد المزيد مع الاجتماعات من الدول الخمس أمر غير عملي في الظروف السياسية الراهنة.

٢٣ - مسائل الحدود: منذ إنشاء لجنة الحدود الدبلوماسية الحكومية المشتركة بين البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، عرض كل من الطرفين موقفه الأولي بشأن خط الحدود المشترك وأحرز فيما بعد تقدم كبير في إزالة الاختلافات فيما بين موقفيهما. وتتوقع هذه اللجنة أن تختتم أعمالها بشأن تعيين الحدود وإبرام البلدين اتفاقا رسميا قبل آب/أغسطس ١٩٩٩. علاوة على ذلك، فقد بدأت المناقشات بشأن نظام حدودي محلي بالنسبة لسكان البلدين الذين يلزمهم عبور الحدود بشكل متكرر. وتبقى مع ذلك شواغل متعلقة بزيادة الازدحام عند نقاط العبور الحدودية عبر نهر سافا ويرجع ذلك على حد سواء إلى ازدياد المرور أو إعادة تشييد عدة جسور. وجرى حث كلا البلدين على إعداد مواقع بديلة لعبور الحدود وخطة شاملة استجابة للتغير في أنماط المرور.

٢٤ - برتشكو: خلال الفترة المشمولة بالتقرير كان عدد العائدين من الأقليات إلى منطقة الإشراف في برتشكو قليلا. وتشمل أسباب ذلك طقس الشتاء، وانخفاض العدد المتاح من المنازل المدمرة أو غير المأهولة، وجو عدم اليقين المحيط بنتائج عملية التحكيم بشأن برتشكو. ولم يحرز تقدم يذكر بشأن أوامر المشرف الصادرة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، التي دعت الحكومة المحلية في برتشكو إلى تمكين غير الصرب من أعضاء المجلس البلدي والشرطة والهيئة القضائية والإدارة من العودة وإعادة حقوق الملكية كاملة إلى الملاك الذين كانت قد طبقت عليهم المادة ١٧ من قانون جمهورية صربسكا بشأن الممتلكات المهجورة الذي أصبح الآن لاغيا. ولم يحقق الاتحاد أيضا تقدما ملحوظا بشأن عودة الصرب البوسنيين المشردين في برتشكو إلى البيوت التي كانوا يسكنونها قبل الحرب في الاتحاد بالرغم من الالتزامات التي تعهد بها بموجب إعلان سراييفو.

٢٥ - ولا تزال حرية التنقل مكفولة دون عائق في منطقة الإشراف. وقد واصلت شرطة برتشكو المتعددة الإثنيات التعاون مع قوة الشرطة الدولية وأداء مهامها على نحو فعال بدرجة معقولة، بالرغم من حالات التأخر المتكررة في دفع مرتبات ضباطها وموظفيها. وواصلت الهيئة التشريعية المتعددة الإثنيات أيضا القيام بمهامها بالرغم من ضآلة الدعم المادي الذي تتلقاه من حكومة جمهورية صربسكا.

٢٦ - وفي الفترة من ٨ شباط/فبراير إلى ١٧ شباط/فبراير، حضر الأعضاء الرئيسيون في حكومة برتشكو البلدية جلسات التحكيم بشأن برتشكو في فيينا.

٢٧ - وفي ٥ آذار/ مارس، أصدر المحكّم الذي يرأس هيئة التحكيم قرار التحكيم النهائي بشأن برتشكو. وينص هذا القرار على أن تصبح المنطقة المعروفة قبل الحرب باسم برتشكو أوبستينا مقاطعة محايدة "يخضع إقليمها بالكامل ... "لحكم ثنائي" متزامن من جانب كلا الكيانين ..." (الفقرة ١١).

٢٨ - وبينما قبل معظم الزعماء السياسيين البشناق والكروات أحكام قرار التحكيم النهائي، اعترض عليها جميع الزعماء الصرب تقريبا. واتخذت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا قرارا بشجب قرار التحكيم النهائي. وعقدت الأحزاب السياسية الصربية مسيرات يومية للاحتجاج في برتشكو. وأصبحت هذه المسيرات تعقد مرتين كل أسبوع بحلول نهاية فترة الإبلاغ ثم اقتصرت على تجمعات ساكنة.

٢٩ - وفي ٢٣ آذار/ مارس، أثناء دورة استثنائية للمجلس البلدي ركز على قرار التحكيم النهائي، أعلن بوركو ريلييتش عمدة برتشكو تقديم استقالته. بيد أنه ظل في منصبه طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٠ - وفي ٢٦ آذار/ مارس، بعد أن بدأ حلف الناتو توجيه ضرباته الجوية إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بيومين، قام الصحفيون الصرب البوسنيون بمغادرة مؤتمر صحفي عقده مكتب الممثل السامي في المنطقة الشمالية إظهارا لتضامنهم مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٣١ - وفي ٢٨ آذار/ مارس، سار عـــدة مئات من المتظاهرين الصرب (كثير منهم من الخارج) نحو مكتب الممثل السامي في المنطقة الشمالية في برتشكو وقاموا بقذف المبنى الذي كان خاليا في ذلك الوقت بالحجارة والبيض. وكونت الشرطة المتعددة الإثنيات حاجزا للحيلولة دون اقتراب المتظاهرين من المبنى، الذي حطمت بعض نوافذه. ولم يوقف مكتب الممثل السامي في المنطقة الشمالية أعماله خلال هذه الفترة، بالرغم من أنه خفـَّض مؤقتا عدد موظفيه لأسباب أمنية.

٣٢ - المسائل المتعلقة بالاتحاد: سيطرت الشكاوى الكرواتية المتزايدة من حالة السكان الكروات البوسنيين داخل الاتحاد وتدهور حالة الميزانية. ووجـَّه قتل يوزو ليوتار، نائب وزير داخلية الاتحاد، في سراييفو يوم ١٦ آذار/ مارس ضربة قاسية للثقة وخاصة في أوساط الطائفة الكرواتية البوسنية، وعلى نطاق أوسع من ذلك.

٣٣ - وفي أوائل شباط/فبراير، شنت منظمات المحاربين القدماء الكروات البوسنيين، ذات الصلات الوثيقة بالاتحاد الديمقراطي الكرواتي، حملة موجهة ضد المجتمع الدولي تروج لمفهوم "كيان ثالث" كرواتي بوسني. وقد ردت على ذلك باتخاذ خطوات لمناشدة الكروات البوسنيين وزعمائهم التركيز على المسائل العملية الواقعية من قبيل الضمان الاجتماعي والحالة الاقتصادية وشواغل الحياة اليومية للأسر العادية.

٣٤ - وعقب اغتيال نائب وزير الداخلية الاتحادي يوزو ليوتار، أعلن الاتحاد الديمقراطي الكرواتي وقف نشاط المؤسسات المشتركة لمدة أسبوع. واستمر هذا خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٩ آذار/ مارس، رغم أنه لم ينفذ إلا جزئيا.

٣٥ - المسائل المتعلقة بجمهورية صربسكا: أحدث قرار هيئة التحكيم بشأن برتشكو وحملة الناتو في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ردود فعل قوية في جمهورية صربسكا. وقد حاول السيد بوبلاسن، الذي عزلته من الرئاسة، أن يستغل أيضا هذه الأحداث لتعزيز موقف المتشددين. وطرأت زيادة ملحوظة على الخطب الطنانة السياسية، ولا سيما من جانب الحزب الراديكالي، وعلى المظاهرات في جميع المدن الرئيسية. إلا أن هذه الاحتجاجات، مع بعض استثناءات خطيرة، كانت سلمية وخالية من الإسفاف. ولم يحقق المتشددون المكاسب التي كانوا يطمعون فيها. وأبطأت هذه الأحداث من سرعة التنفيذ في جمهورية صربسكا ولكنها لم توقفه تماما. وما زال السيد دوديك يعمل كرئيس وزراء مؤقت يتمتع بسلطات كاملة.

٣٦ - وقد عزلت نيقولا بوبلاسن من منصب الرئيس في ٥ آذار/ مارس. فقد أساء السيد بوبلاسن استعمال سلطاته وحال دون تحقيق إرادة شعب جمهورية صربسكا بإعاقة تنفيذ نتائج الانتخابات، مع رفضه الامتثال لقرارات الجمعية الوطنية، وسعيه بشكل مستمر إلى عرقلة تشكيل حكومة شرعية تدعمها الجمعية الوطنية. كما أنه دأب على محاولة زعزعة الاستقرار في جمهورية صربسكا، معرضا السلام للخطر في جمهورية صربسكا وفي البوسنة والهرسك بأكملها. وقد اتخذت هذا القرار على مضض، ولم أفعل ذلك إلا بعد توجيه عدة تحذيرات له. لكني لم أستطع أن أسمح لزعزعة الاستقرار هذه أن تستمر أكثر من ذلك.

٣٧ - وتزامن قراري بخصوص الرئيس بوبلاسن مع صدور قرار هيئة التحكيم بشأن برتشكو. وهذا القرار الذي أعلن برتشكو مقاطعة يتقاسمها الكيانان يُنظر إليه بصفة عامة في جمهورية صربسكا على أنه قرار ضد جمهورية صربسكا. فحتى السياسيين المعتدلين أعربوا عن هلعهم إزاء ما رأوا أنه فقدان لرابطة استراتيجية حيوية بين غربي جمهورية صربسكا وشرقيها. وقد عقدت مؤتمرا صحفيا يوم صدور القرار أكدت خلاله أن القرار يحمي بالكامل مصالح جميع السكان التابعين للجمهورية، وحثثت كلا الجانبين على العمل البناء من أجل تنفيذ القرار بما يحقق مصالح مواطني برتشكو. كما أني عملت مع السيد روبرتس أوين ورئيس الوزراء دوديك لكفالة استمرار مشاركة جمهورية صربسكا في عملية التنفيذ، ولا سيما لكي أبين للسياسيين والجماهير في جمهورية صربسكا أن القرار يحفظ بالكامل استمرار جمهورية صربسكا. لكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، لا سيما فيما يتعلق بتفاصيل مرفقات القرار.

٣٨ - وكان أيضا لضربات الناتو الجوية على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أثر بالغ على التنفيذ في جمهورية صربسكا. فقد اضطر معظم الموظفين الدوليين إلى الانسحاب من جمهورية صربسكا مؤقتا، ولحق الضرر أو الدمار بالمباني التابعة لعدد من مكاتب السفارات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وظل مكتباي في بنيالوكا وبرتشكو مفتوحين خلال تلك الفترة، وإن أبطأ سير التنفيذ حتى توقف. ومن المرجح أن تؤثر العمليات العسكرية الدائرة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تأثيرا اقتصاديا كبيرا على

جمهورية صربسكا - حوالي ٧٥ في المائة من صادرات جمهورية صربسكا تصدر إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويعمل مكتبي حاليا مع حكومة جمهورية صربسكا على التوصل إلى سبل التخفيف من حدة هذه الآثار. وأعتقد أن الحالة السياسية والأمنية في سبيلها إلى الاستقرار. ونقوم حاليا باستئناف أعمالنا على جميع الصعد. وأنا أعترف بالقيود الأمنية التي تعمل في ظلها مختلف المنظمات، لكن مكتبي ما فتئ يشجع كل مـَن يستطيعون العودة إلى جمهورية صربسكا على العودة وعلى مواصلة أعمالهم الجليلة.

٣٩ - وحاول السيد بوبلاسن وغيره من المتشددين استغلال شدة الأثر الواقع في النفوس بسبب قرار برتشكو وأعمال الناتو، وذلك لتعزيز مواقفهم. ولم يعلن السيد بوبلاسن بعد عن قبوله لعزله من منصبه. فهو يواصل على سبيل المثال التردد على مكتب الرئيس بزعم ممارسة العمل. لكن من المعروف بصفة عامة خارج نطاق دائرة المقربين إليه أنه لم يعد الرئيس. وأشير هنا إلى أن المتشددين عجزوا حتى الآن، رغم محاولاتهم المتكررة، عن تحقيق ما كانوا يأملون فيه من تجميع مظاهرات احتجاج شعبية ضخمة. والآن وحتى تتضح الصورة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، قمت بالحث على تجميد التطورات السياسية الكبيرة في جمهورية صربسكا. وأوضحت جميع الأحزاب، باستثناء الحزب الراديكالي الصربي موافقتها على هذه السياسة. كما أنني طلبت من حكومة السيد دوديك أن تواصل أعمالها العادية.

٤٠ - وقد اعتمدت الجمعية الوطنية خلال هذه الفترة تشريعا هاما. واعتماد الجمعية الوطنية للقانون المتعلق بالعفو يقطع شوطا كبيرا نحو تلبية شرط يفرضه المرفق السابع من اتفاق السلام. غير أن السيد بوبلاسن الذي كان رئيسا في ذاك الوقت رفض توقيع القانون، ولذلك لم يدخل بعد حيز النفاذ.

<u>الديمقراطية</u>

٤١ - الأعمال التحضيرية لانتخابات عام ١٩٩٩: كما ذكر في تقريري السابق، تواصل لجنة الانتخابات المؤقتة الأعمال التحضيرية للانتخابات البلدية لعام ١٩٩٩. وسيبدأ تسجيل الأحزاب والتحالفات السياسية وكذلك تسجيل الناخبين في أيار/ مايو. ولم يحدد بعد موعد الانتخابات البلدية لعام ١٩٩٩.

٤٢ - إصلاح قانون الانتخابات: يعكف فريق الخبراء الوطنيين المستقلين على إعداد مشروع قانون الانتخابات. ومن أجل التعجيل بهذا العمل، وافق رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لدى البوسنة والهرسك على الاضطلاع برئاسة هذه اللجنة بصفة مؤقتة لحين قيام مكتبي باختيار رئيس دولي لها تمهيدا لتعيينه. ومن المنتظر إنجاز مشروع القانون في تموز/يوليه. وفي الوقت نفسه، يقوم فريق من الخبراء الدوليين المتخصصين في النظم الانتخابية حاليا بدراسة النظم الانتخابية التي ستعرض مع قانون الانتخابات.

٤٣ - إصلاح وسائط الإعلام: قام مجلس النواب التابع للبرلمان الاتحادي في نهاية نيسان/أبريل بالموافقة على الاقتراح بمشروع القانون المتصل بإنشاء شبكة تليفزيونية اتحادية. ووافق جميع الأطراف على ضرورة التنظيم السليم لوسائط الإعلام الالكترونية وعلى أنه لا توجد قوانين بشأن الإذاعة العامة على

صعيدي الكيانين أو الدولة. وستستعرض الحكومة الاتحادية على وجه السرعة تعليقات البرلمان على مشروع القانون بهدف الإسراع بحل المسائل المعلقة. وسيجري بصفة خاصة بحث النزاعات بشأن المادة ١٦ المتعلقة أساسا بالمسائل اللغوية، وسيجري دراسة دقيقة للمادة ٧١ التي تعالج وضع ملكية إذاعة وتليفزيون البوسنة والهرسك قبل إعادة مشروع القانون على جناح السرعة إلى البرلمان لاعتماده بصفة نهائية. وانتهى كذلك أعضاء مجلس النواب إلى أنه ينبغي للدولة أن تضع قانونا لوسائط الإعلام على نطاق البوسنة والهرسك لتكوين هيئة إذاعة حكومية، وإلى أنه ينبغي للحكومة الاتحادية والمجتمع الدولي أن يقدما مساعدات مالية إلى راديو وتليفزيون البوسنة والهرسك، لحين تحقيق ذلك.

٤٤ - والمناقشات المتعلقة بإنشاء شركة للاتصالات السلكية واللاسلكية وهياكل أساسية إعلامية بموجب المرفق ٩ لا تزال مستمرة، ومما يعوقها عدم اجتماع رئيسي وزراء الكيانين لمناقشة المسألة في إطار لجنة الشركات الحكومية المؤسسة بموجب المرفق ٩.

٤٥ - إن هشاشة الحالة السياسية القائمة في جمهورية صربسكا، بالإضافة إلى الشكوك التي تراود معظم مواطني الجمهورية بشأن الأحداث الجارية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هما من الأسباب الأساسية للتدهور الملحوظ في الأنباء التي تبث في وسائط الإعلام التابعة لجمهورية صربسكا، بما في ذلك إذاعة وتلفزيون صربسكا. ورغم أن هذا التدهور مثير للشعور بخيبة الأمل إلا أنه لا يضاهي بأي حال من الأحوال تجاوزات الخطب الطنانة النارية السابقة التي كانت تبث قبل بدء عملية إعادة التشكيل. ويضاف إلى ذلك أن الهياكل الحالية التابعة للجنة وسائط الإعلام المستقلة أتاحت إمكانية الرصد الدقيق المتواصل للبث الإذاعي للمحطات المعادية وإمكانية الوقوف على الوسائل القانونية والإجرائية اللازمة للاستجابة الفورية لحالات انتهاك قانون البث الإذاعي.

٤٦ - والآن دخلت لجنة وسائط الإعلام المستقلة طور التشغيل الكامل. ومنذ إنشائها في تموز/يوليه ١٩٩٨ صارت هذه اللجنة محل الاهتمام فيما يتعلق بتنظيم وسائط الإعلام وفي البوسنة والهرسك، وهي عامل رئيسي يؤثر على جميع الأهداف الرئيسية لوسائط الإعلام في المجتمع الدولي.

٤٧ - وتلقت لجنة وسائط الإعلام المستقلة حتى الآن ما يربو على ٢٠٠ طلب من الطلبات المقدمة للحصول على تراخيص البث الإذاعي وتم إنجاز الإجراءات المتعلقة بمنح تراخيص لبعض المحطات في اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا. ومن المتوقع إنجاز هذه العملية بكاملها في حزيران/يونيه.

٤٨ - ومن الأهمية الحيوية بالنسبة لدور لجنة وسائط الإعلام المستقلة بوصفها السلطة الترخيصية والتنظيمية في عموم البوسنة والهرسك أن يكون لهذه اللجنة وجود ميداني على مستوى الإقليم. والآن دخل مكتبا بنيالوكا وموستار مرحلة التشغيل التام فيما يتعلق برصد القدرات وإعداد التقارير الأسبوعية. ومن المزمع افتتاح المزيد من المكاتب. ومن أجل زيادة التوغل في الأقاليم جرى إنشاء ستة أفرقة استشارية إقليمية من قبل الإدارة المعنية بالرصد والشكاوى.

٤٩ - وتم اعتماد قانون الصحافة الجديد للبوسنة والهرسك في الموعد المحدد وهو يوم ٢٩ نيسان/ أبريل. وهو قانون وضع أساسا من قبل ست منظمات صحفية في جمهورية البوسنة والهرسك في اجتماعات تمت بإشراف لجنة وسائط الإعلام المستقلة، ويضم النص النهائي لهذا القانون كذلك التعليقات التي أبدتها هذه اللجنة ومنظمات دولية أخرى، بما فيها الاتحاد الدولي للصحفيين واللجنة الدولية لحرية الصحافة. ويعد هذا القانون بمثابة تجسيد لالتزامات المجتمع الدولية المتمثلة في القيم والمعايير الثابتة للتنظيم الذاتي للصحافة، لا سيما القيم والمعايير التي تحدد المقاييس الأساسية للمهنة وتحافظ عليها، وهي مقاييس تتطلب، بدورها الحد الأدنى من التدخل القانوني.

٥٠ - وتم الآن إعداد اقتراح، من قبل لجنة وسائط الإعلام المستقلة بشأن مجلس للصحافة وقدم إلى منظمات الصحفيين في البوسنة والهرسك وبعض المنظمات الدولية الرئيسية المعنية بتطوير وسائط الإعلام. وينص المبدأ الأساسي الذي اقترح على عدم التدخل من جانب الحكومة وعلى تقديم دعم دولي محدود في مجال السوقيات خلال فترة انتقالية. ومن المقرر الفراغ من عملية إنشاء المجلس في أواخر هذا الصيف.

٥١ - وتم إنشاء أفرقة عاملة لاستعراض وإصلاح قوانين وسائط الإعلام ذات الصلة بمسائل البث الإذاعي، وهي تشمل أعضاء قامت بتسميتهم حكومتا الكيانين. وبالإضافة إلى ذلك، تشترك الإدارة القانونية التابعة للجنة وسائط الإعلام المستقلة في أعمال فريق عامل معني بالقانون الدائم للانتخابات فيما يختص بمسائل وسائط الإعلام وقد قام هذا الفريق بوضع قانون لانتخابات وسائط الإعلام لكي تجري مناقشته بوصفه مشروعا مقدما من لجنة وسائط الإعلام المستقلة.

٥٢ - وبدأ العمل التحضيري المتعلق بمؤتمر تنفيذ السلام والأمن (PSIC) بالتعاقد على دراسات استقصائية وإبرام عقود مع شركات محلية للإنتاج. ونتوقع حملة ستكون جريئة ومنصبة على القضايا محل الاهتمام أثناء المرحلة التحضيرية للانتخابات المحلية التي ستجرى في نهاية هذا العام.

<u>عمليات العودة</u>

٥٣ - عقب إقرار خطة عمل قوة العمل المعنية باللاجئين والتعمير من قبل مجلس مدريد لتنفيذ السلام في كانون الأول/ ديسمبر، بدأ تنفيذ هذه الخطة في الحال. وأحرز تقدم كبير من حيث العدد الفعلي للعائدين ومهام توفير الحيز والأمن والاستدامة الواردة في الخطة. وأنشئ جهاز فرقة العمل المعنية بالعودة والتعمير المنوطة به المسؤولية عن <u>تنفيذ الخطة</u> وقد دخل الآن طور التشغيل التام ضمن القيود الأمنية التي فرضتها الأحداث السياسية الأخيرة في البوسنة والهرسك والتطورات العسكرية الحاصلة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٥٤ - وبلغ عدد العائدين المسجلين المنتمين إلى الأقليات خلال الشهرين الأولين من هذا العام ما يقرب من ضعفي عددهم في العام الماضي (١١٦ ١). ورغم أن هذا العدد انخفض خلال شهر آذار/ مارس (حوالي

٦٠٠ من العائدين الذين ينتمون إلى الأقليات بالمقارنة مع قرابة ٢٠٠ ١ في العام السابق). إلا أنه بقي خلال الربع الأول على ما يقارب عدد العائدين في العام الماضي. وثمة تطور يدعو إلى التفاؤل هو القيام بعمليات مستمرة في مجال تنظيف المساكن وإعداد التقييمات بزيارات أخرى استعدادا للعودة طوال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، بالإضافة إلى ما يربو على ٢٠٠ ١ زيارة فردية تمت في شهر آذار/مارس وحده.

٥٥ - بيد أن عملية عودة الصرب الكرواتيين المقيمين حاليا في جمهورية صربسكا قد أبطأت بعض الشيء وكادت أن تتوقف. ويعود السبب في ذلك جزئيا إلى أحوال هذا الموسم من السنة وبدرجة أكبر إلى الإجراءات البيروقراطية في كرواتيا وهي إجراءات معوقة ومبددة للوقت بشكل يؤدي إلى عزوف العائدين المحتملين عن العودة. وحتى الآن ظل برنامج حكومة كرواتيا للتعمير والعائدين الصرب يقصر دون التوقعات. وإنني لأشعر بقلق خاص إزاء تأجيل الاحتفال بالأعياد القنصلية الكرواتية في بنيالوكا، وإزاء التقدم البطيء المحرز في إعادة تعمير مبنى القنصليات العامة لكرواتيا. ولهذا السبب لا يستطيع الصرب الكرواتيين المقيمون حاليا في جمهورية صربسكا الحصول على الوثائق التي تمكنهم من العودة. ويقوم مكتبي الآن بإجراء اتصال بحكومة كرواتيا بشأن هذه المسألة.

٥٦ - وخلال الربع الأول من عام ١٩٩٩ منحت الأولوية لمهام توفير الحيز الموكلة إلى فرقة العمل المعنية بالعودة والتعمير للمساعدة في استيعاب العائدين في المساكن. وتشمل الإنجازات تغييرات تم التفاوض بشأنها أدخلت على قوانين الملكية الاتحادية من أجل تحسين التنفيذ وتدابير أخرى. وإذا ما تم التنفيذ الوافي بالغرض لهاتين الخطوتين معا فإن من شأن ذلك أن يفضي إلى تحسين كبير في تيسير العودة إلى الشقق المملوكة اجتماعيا وحماية حقوق الملكية للمشردين. ومن ثم فإن تعزيز شبكة فرقة العمل المعنية بالعودة والتعمير يسهم بشكل فعال في تحسين مراقبة تنفيذ قوانين الملكية، وفي زيادة فعالية التدخلات (مثلا في زينيتشا، وستولاك، وسراييفو). ويجري العمل كذلك على إتاحة آليات تنفيذية أخرى بهدف تحسين معدل العودة إلى المساكن التي أعيد بناؤها، والوحدات السكنية التي أخليت نتيجة للعودة. وتم الحصول على قدر من الأموال لعملية التعمير - رغم أنه يلزم توفير المزيد. وسوف يبدأ إجراء دراسة بشأن الملكية في أيار/مايو تلبية للحاجة إلى إصلاح نظام الملكية في البوسنة والهرسك كجزء من عملية التحول إلى الاقتصاد السوقي.

٥٧ - ويشمل التقدم المحرز في القطاع الأمني وضع نظام للتتبع الدقيق من قبل قوة تثبيت الاستقرار (SFOR) مما يتيح إمكانية تحسين تخطيط العودة الآمنة والإنذار المبكر. ويجري إحراز تقدم في توظيف شرطة الأقليات واستراتيجية العودة على يدي بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. فلقد أودعت لدى قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة طلبات تربو على ٧٠٠ ١ طلب ووفق على ٠٠٠ ١ منها على أساس انطباق الشروط عليها. وحتى الآن قامت وزارة الداخلية الاتحادية باختيار وقبول ١١٩ من المرشحين (٥٠ في المائة من النساء و ٧٠ في المائة من الصرب) في أكاديمية الشرطة الاتحادية. غير أن الأزمة السياسية الحاصلة في جمهورية صربسكا عرقلت التقدم المحرز هنالك إلا فيما يختص بحسم المسائل الفنية الصغيرة. وبناء على طلب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، قمت في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٩

بإصدار قرار يقضي بإزالة العديد من العقبات القانونية والإدارية التي تحول دون توظيف الأفراد المنتمين إلى الأقليات في صفوف الشرطة في عموم البوسنة والهرسك.

٥٨ - ويتسم التحدي المتعلق بالاستدامة بأن له طابع طويل الأجل ويتطلب موارد ومدخلات تقنية ضخمة. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بإجراء دراسة بشأن تحسين إمكانية الحصول على المعاشات التقاعدية وتحويلها؛ وتواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا القيام بدور قيادي في برنامج يتيح أولوية العودة لمستشاري الأقليات؛ وتناولت فرق العمل الإقليمية المعنية بالعودة والتعمير، كل منها على حدة، مسائل مثل الصحة أو التعليم أو مسائل العمالة في مناطق مسؤولياتها؛ وتم تكريس مزيد من التمويل لمشاريع إصلاح المدارس وتهيئة فرص العمل المدمجة مع التعمير، ولتعزيز القدرة المؤسسية والمالية للحكومات المحلية في البوسنة.

٥٩ - ورغم هذه التطورات الإيجابية، فمما لا شك فيه أن تغير الملامح السياسية في البوسنة والهرسك والأزمة السائدة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أثرا حتما على تنفيذ خطة فرقة العمل المعنية بالعودة والتعمير. فبينما زاد عدد السناجقة والكوسوفيين في البوسنة والهرسك في الأسابيع الأخيرة، فقد أضيف منذ ٢٤ آذار/مارس، ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٢ لاجئ كوسوفي ألباني و ٠٠٠ ٢٠ لاجئ سنجقي إلى عدد اللاجئين الكوسوفيين البالغ ٠٠٠ ١٣ لاجئ كوسوفي الموجودين هناك بالفعل، وتتركز المجموعتان في الاتحاد، ويثير التهديد باحتمال أن تؤدي الأزمة في كوسوفو الى وصول مزيد من اللاجئين بالآلاف، إذا تدهورت الحالة في أي من الجبل الأسود أو في السنجق، قلقا شديدا. وقد استوعبت جمهورية صربسكا ما يقدر بنحو ٠٠٠ ١٠ لاجئ قادمين من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الأسابيع الأخيرة (وإن كانت الأرقام غير مؤكدة) من بينهم لاجئون من الكرواتيين الصرب أو ممن فروا من التجنيد في الخدمة العسكرية الصربية، بينما اغتنم بعض الصرب البوسنيين هذه الفرصة للعودة الى ديارهم أو آثروا التشرد الداخلي في جمهورية صربسكا.

٦٠ - ومع ذلك فإن تأثير الأزمة السائدة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على عمليات العودة هو تأثير سياسي أكثر منه عملي. فقد سادت بوضوح اتجاهات الطنطنة بالانتماءات القومية ومعاداة المجتمع الدولي في أجزاء كثيرة من جمهورية صربسكا والاتحاد، وأعاقت الشواغل الأمنية قدرة المجتمع الدولي على العمل في مناطق معينة من جمهورية صربسكا لمدة أسابيع. وإذا استمرت إعاقة عمليات عودة البشناق إلى شرق جمهورية صربسكا، فسيكون من الصعب اكتساب القبول المحلي لعمليات العودة الضخمة إلى الاتحاد، بل إن الوضع سيتفاقم لو زاد العبء الناجم عن وصول اللاجئين في الآونة الأخيرة. وقد يكون عدم القيام بزيارات للتقييم والإصلاح من جانب الكرواتيين البوسنيين خلال هذه السنة دليلا على شعورهم بعدم الارتياح إزاء المناخ السياسي الحالي في الاتحاد فضلا عن جمهورية صربسكا. لكن على عكس الفترة ١٩٩٥ ١٩٩٦، التي ساد فيها شعور مماثل بعدم الثقة إزاء الذراع السياسية والذراع العسكرية للمجتمع الدولي، فلم تظهر سوى دلائل قليلة على زيادة التوتر فيما بين الطوائف العرقية بين الأشخاص العاديين من الصرب والكروات والبوسنيين. ولم تشر التقارير إلى حدوث زيادة كبيرة في الحوادث ضد الأقليات في جمهورية

صربسكا خلال الشهرين الماضيين، وقد شملت عمليات العودة الأخيرة مناطق حساسة بصفة خاصة مثل كوتور فاروس وبريدور ووادي يبرا في جمهورية صربسكا، وراستاني وتروسور - راما في الاتحاد.

٦١ - وهكذا فإنه على الرغم من هذه النكسة الواضحة، فقد كانت الآثار المترتبة بالنسبة لعودة الأقليات أقل خطورة مما توقعه البعض. وفي السنوات الماضية، لم يبدأ موسم ذروة العودة إلا في الصيف. ولا يزال الكثير من المشردين يعتزمون العودة على الرغم من الأحداث الأخيرة في البوسنة والهرسك وفي البلدان المجاورة. كما يواصل المسؤولون المحليون في البلديات "المتشددة" على ما يبدو، الواقعة شرق جمهورية صربسكا مثل سفورنيك وسوكولاتش وبالي، الدخول في حوار مع فرقة العمل المعنية بالعودة والتعمير بشأن مشاريع عودة الأقليات. وحيث أن أحد الأهداف الهامة للمجتمع الدولي من اعتماده خطة فرقة العمل المعنية بالعودة والتعمير هو المساعدة في تحقيق الرغبة في العودة لدى المشردين المستعدين الى تحمل المخاطر الشخصية للعودة على الرغم من مناورات الانتماءات القومية، ولذلك فليس ثمة حاجة، حتى الآن، لتنقيح الخطة أو لتنقيح التزام المجتمع الدولي بها.

وبعبارات محددة، يظل المطلوب من المجتمع الدولي ككل لتدعيم زخم العودة هو ما يلي: توفر الرغبة السياسية من جانب المجتمع الدولي بصفة جماعية للمساعدة في إزالة العقبات السياسية التي تواجه العودة؛ ونظرا لضغط الميزانيات، تنفيذ برامج للمساعدة تتسم بزيادة التركيز وتكون أقوى توجيها وأفضل تنسيقا عن أي وقت مضى؛ والتأهب لإعادة توجيه موارد المعونة استجابة لتحركات العودة الفعلية والتغييرات في الحالة السياسية على أرض الواقع. وثمة حاجة أيضا إلى العودة إلى "الأحوال المعتادة" في جمهورية صربسكا لتشجيع الحياة الطبيعية ولإظهار اقتناع المجتمع الدولي بأن عمليات العودة ممكنة.

حقوق الإنسان وحكم القانون

٦٢ - على الرغم من زيادة عدد الزيارات التقييمية التي قام بها العائدون المحتملون التي مرت دون حوادث عبر البوسنة والهرسك على النحو المشار إليه آنفا، فقد استمر الإبلاغ عن وقوع حوادث عنف متصلة بعملية العودة فيما بين كانون الثاني/يناير وآذار/ مارس. وفي كانون الثاني/يناير، أعلن مفوض قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة أنه سيتم وضع كل فرد من أفراد إدارة الشرطة في ستولاك تحت الاختبار لمدة ثلاثة أشهر. وجاء هذا القرار في أعقاب استعراض شامل للإدارة استند إلى عدم كفاية استجابة شرطة ستولاك كلية لما يزيد على ٧٠ حادثا من أحداث العنف والتخويف المتصلة بالعائدين في بلدية ستولاك من آذار/ مارس حتى كانون الأول/ ديسمبر من العام الماضي. ووقعت عدة هجمات على ممثلي المجتمع الدولي والعائدين من الأقليات إلى جمهورية صربسكا بعد بدء الغارات الجوية التي شنها الناتو. وتواصل قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة رصد التحقيق الذي تجريه شرطة الإقليم في مقتل ضباط شرطة من الكرواتيين البوسنيين بعد إلقاء قنابل عليهم في منطقة ترافنيك. وفي شباط/فبراير، أصيب ضابط شرطة كرواتي بوسني في ترافنيك نتيجة انفجار جهاز ناسف وضع تحت سيارته. وقد جاء هذا الحادث في أعقاب حالتي وفاة منفصلتين حدثتا في الصيف الماضي بطريقة مماثلة مما أدى إلى زيادة

التوتر في المنطقة وإلى نقل جميع ضباط الشرطة الكرواتيين البوسنيين، بصفة مؤقتة، من ترافنيك إلى بلدية مجاورة.

٦٣ - الإصلاحات القضائية والقانونية: منذ اجتماع مجلس تنفيذ السلام في مدريد، واصل مكتبي تركيز جهوده في مجال الإصلاح القضائي عن طريق التأكيد على الحاجة إلى جهاز قضائي مستقل ونزيه. فلن يكون أي برنامج للإصلاح القضائي فعالا دون وضع نظام مستقل ونزيه يعمل فيه قضاة لا يبنون قراراتهم إلا على القانون والوقائع. ولهذا الغرض، كثَّف مكتبي جهوده المبذولة لحل أي مسائل معلَّقة قبل تقديم مشروع قانون بشأن لجنة الانتقاء القضائية إلى البرلمان الاتحادي. وقد تم إحراز تقدم جيد نحو تقديم هذا التشريع المقترح، ومن المتوقع أن يقدم اقتراح إلى البرلمان الاتحادي قبل ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وهو الموعد النهائي الذي تم تحديده في مدريد. وقد أدت الحالة السياسية الراهنة في جمهورية صربسكا إلى عرقلة التقدم في ذلك الكيان، لكن مكتبي يواصل بذل جهوده بهدف الإعداد لتشريع مماثل.

٦٤ - ووفقا لولاية مدريد، أعمل على وضع الخطوط النهائية لاستراتيجية شاملة للإصلاح تقدم إلى هيئة المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في حزيران/يونيه. ويواصل مكتبي تنسيق تنفيذ البرامج التي تضطلع بها الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المشتركة في الإصلاحات القضائية ومنها مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفضلا عن ذلك، أقام مكتبي علاقة فعالة مع برنامج تقييم النظام القضائي التابع لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وسيواصل الاستفادة من الخبرة والمعلومات التي تتوصل إليها تلك المنظمة.

٦٥ - وقد ذكرت في تقريري السابق أن التحقيق في الجرائم الخطيرة، وخصوصا العنف المتعلق بالعودة وغير ذلك من الجرائم المنظمة، ومتابعتها قضائيا قد تم تحديدهما بوصفهما من المسائل ذات الأولوية بالنسبة لهذه السنة. ولهذا الغرض، واصل مكتبي، جنبا إلى جنب مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أعماله بشأن إنشاء مكتب للمدعي العام معزز على النحو الملائم ليعمل على مستوى الكيانين. ويجري التحضير لمشروع تشريع يكفل تعيين مدعين عامين مستقلين ونزيهين كي ينظر فيه البرلمان الاتحادي. كما يجري حاليا النظر في وضع مشروع قانون بشأن إدخال تعديلات على القانون الخاص بمكتب المدعي العام الاتحادي يتناول اختصاصات المدعين العامين على المستوى الاتحادي، ومسائل التزويد بالموظفين، ودور المدعي العام الاتحادي في المحاكمات والتحقيقات على مستوى الكانتونات.

٦٦ - وما زال تدريب المدعين العامين هدفا هاما من أهداف مكتبي وأهداف مكاتب عدة وكالات منفّذة تشارك في الإصلاحات القضائية. فمجلس أوروبا هو بسبيل تدريب طلاب وفنيين قانونيين في مجال المسائل المتصلة بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وسترعى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تدريب المدعين العامين والشرطة فيما يتعلق بالتحقيقات المعقدة بالتنسيق مع هيئة "ABA/CEELI" ووحدة مكافحة الفساد التابعة لمكتبي. وفضلا عن ذلك، أكدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أهمية بذل الجهود لتحسين توافر المواد القانونية للفنيين، مع تركيز خاص على نشر الطبعة الأولى من الشروح القانونية

ومصنّف للقوانين البوسنية. وتم الشروع في برامج مماثلة في جمهورية صربسكا لكنها أوقفت خلال الأزمة الراهنة. ومن المخطط له أن تبذل في المستقبل جهود للإصلاح من خلال التشريعات والتدريب بالنسبة لجمهورية صربسكا.

٦٧ - ومما يشجعني هو المثال الذي حدث مؤخرا لزيادة التعاون القضائي بين الكيانين، الذي تجلى في قيـام محكمة سراييفو للكانتونات بتبرئة صربي بوسني، هو ميودراغ أندريتش، والإفراج عنه على أساس براءته. وقد ساهمت مذكرة التفاهم بشأن التعاون القضائي بين الكيانين، المؤرخة ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨، في الحصول على أدلة جديدة شكّلت الأساس الذي استندت عليه براءة السيد أندريتش.

٦٨ - إنني انتظر ببالغ القلق قرار المحكمة العليا لجمهورية صربسكا بالنظر في الاستئناف الخاص بقضايا زفورنيك السبع. ففي ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، حكمت محكمة منطقة بيلينا على ندزال هاسيتش، وأرمو هارباس، وبيهودين لوسيتش بالسجن لمــدة ٢٠ سنـــة للأول و ٢٠ سنـــة للثاني و ١١ سنة للثالث. وما زلت أعتقد اعتقادا ثابتا أن الانتهاكات الموثقة لحقوق الإنسان التي ارتكبها المتهمون في قضية زفورنيك، على النحو الذي حدده أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان، يجب أن تصحح.

٦٩ - <u>مؤسسات حقوق الإنسان</u>: ما زال يقلقني بالغ القلق عدم قيام السلطات في البوسنة والهرسك بكفالة تنفيذ مقررات وتوصيات دائرة حقوق الإنسان وأمين المظالم المعني بحقوق الإنسان. وينطبق ذلك بصفة خاصة على القضايا المتصلة بالممتلكات والتي تتضمن شققا اشتراها أعضاء سابقون في الجيش الوطني اليوغوسلافي؛ فمواصلة عدم الالتزام بهذه المقررات سوف تكون لها آثار سلبية على انضمام البوسنة والهرسك إلى مجلس أوروبا. غير أنه لوحظ حدوث بعض التقدم في مجالات أخرى، منها التحقيق بشأن المسؤولين عن إطلاق الرصاص الذي أسفر عنه وفيات وإصابات في موستار في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧، عملا بتوصيات مكتب أمين المظالم. وفضلا عن ذلك، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير حدوث تعاون أكبر بين وكلاء الحكومة لدى مؤسسات حقوق الإنسان وتلك المؤسسات.

٧٠ - <u>الممتلكات</u>: أقام الاتحاد، بحلول نهاية كانون الثاني/يناير، نظاما فعالا للمطالبات لإعادة امتلاك الممتلكات. غير أن معدل صنع القرارات وإنفاذ الأحكام ما زال سيئا للغاية، لا سيما بالنسبة للممتلكات الخاصة. وفضلا عن ذلك، لم يقرر بعد إدخال عدد من التعديلات التشريعية اللازمة لحماية فئات ضعيفة معيَّنة من أصحاب المطالبات، منها اتخاذ تدابير لكفالة استعمال الشقق التي لا يطالب بها أحد لأغراض إنسانية. ولهذه الأسباب، قمت بتمديد الموعد النهائي للمطالبة بالشقق في ١ نيسان/أبريل لمدة ثلاثة أشهر أخرى. أما المفاوضات مع السلطات الاتحادية بشأن الإصلاحات التشريعية وتنفيذها فقد أصبحت بنّاءة، ومن غير المحتمل أن اضطر مرة أخرى إلى تمديد الموعد النهائي لتقديم المطالبات.

٧١ - وقـد نظمت وزارة اللاجئين والمشردين في جمهورية صربسكا مكاتبها البلدية المسؤولة عن تلقي المطالبات والبت فيها فيما يتعلق بإعادة امتلاك الممتلكات، وذلك وفقا لتشريع الممتلكات الذي اعتمد في

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وقد بدأ تسجيل المطالبات في معظم البلديات، لكن ذلك يسير ببطء شديد نظرا لوجود كثير من المشاكل في المراحل الأولى. وقد تعرقل الرصد والتدخل الدوليان بسبب الافتقار إلى موظفين في الميدان نظرا لوجود قلق على أمنهم يتصل بالأزمة الإقليمية؛ وستدعو الحاجة إلى بذل جهود معززة لزيادة مستوى التنفيذ في الأشهر المقبلة.

٧٢ - وفي الفترة المقبلة، سيواصل مكتبي ممارسة الضغط من أجل تحقيق الإصلاحات التشريعية لمعالجة الأخطاء في توزيع الشقق والأراضي ذات الملكية الاجتماعية خلال النزاع ومنذ حدوثه، وكذلك من أجل تحسين آليات إعادة امتلاك الممتلكات.

٧٣ - التعليم: أشعر بقلق بالغ لأن تنفيذ مشروع مراجعة الكتب المدرسية الذي اتفق عليه وزيرا التعليم في الكيانين في أيار/ مايو ١٩٩٨ بشأن حذف المواد المسيئة من الكتب المدرسية ذات المواضيع الوطنية، المستعملة في المدارس الابتدائية والثانوية ما زال يتقدم ببطء شديد. ولم يتفق الوزيران على توجيه الخبراء لديهما إلى وضع مبادئ توجيهية تتعلق بحل المنازعات بشأن المصطلحات الأساسية، أو على حذف المواد المسيئة عموما. وفضلا عن ذلك، كان إحراز التقدم في الاجتماعات بين الوزيرين بشأن كيفية حل مسائل الخلاف فيما يتعلق بمضمون دروس كالتاريخ وغيره من المواضيع "الوطنية" بطيئا جدا. وعلى الرغم من المناقشات الجارية، فإن التزام السلطات التعليمية في سراييفو بأن تسحب من جميع المدارس عند بداية السنة الدراسية الجديدة الكتب المدرسية التي يتبيَّن أنها تسهم في الكراهية الإثنية والتعصب، لم ينفَّذ بعد. وفي هذه الأثناء، يواصل مكتبي دعم أعمال اليونسكو، ومجلس أوروبا، والبنك الدولي، وجهات أخرى في عملها على إصلاح النظام التعليمي من خلال برامج تعالج الجوانب المالية والحكومية وجوانب المناهج في ذلك النظام على جميع المستويات.

٧٤ - المجتمع المدني: ما زالت المبادرات الرامية إلى تعزيز وضع إطار قانوني للمنظمات والمؤسسات غير الحكومية التي يمكنها أن تساهم في إقامة مجتمع مدني مستدام في البوسنة والهرسك مستمرة. وفي حين أن مشروع قانون الاتحادات والمؤسسات الذي وضعته منظمات محلية غير حكومية وخبراء دوليون قد تم وضع صيغته النهائية، لم يتم إحراز تقدم في المفاوضات مع السلطات بشأن اعتماد هذا التشريع.

٧٥ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: ما زلت قلقا إزاء الأنباء التي تفيد استمرار التمييز في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بناء على أسباب مختلفة، منها الأسباب السياسية والإثنية. فهذه الممارسات تحرم جزءا كبيرا من السكان من أبسط السبل الأولية للبقاء. وبغية وضع استراتيجية متسقة لمنع وإزالة التمييز وغيره من حالات الإساءة لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، شكَّل مكتبي فريق تنسيق معنيا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية يضم منظمات ومؤسسات وطنية ودولية مناسبة. وينظر الفريق في عدد من المسائل الحرجة، منها طرق معالجة مسألة التمييز في العمالة. ويهدف الفريق أيضا إلى تشجيع المشاركين في وضع السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع الجهات المانحة والمستثمرين، إلى

توجيه الاهتمام إلى وجود تمييز في المجالات المذكورة وإيجاد وسائل تثبيط هذه الممارسات وحظرها لدى تصور برامجها وتنفيذ هذه البرامج.

٧٦ - التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا: في كانون الثاني/يناير، حاول جنود من قوة تثبيت الاستقرار احتجاز صربي بوسني في فوكا بموجب اتهام صريح من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا تمخض عنه مقتل هذا الشخص بالرصاص. وعقب محاولة الاحتجاز، حدثت أعمال عنف خطيرة موجهة ضد أعضاء المجتمع الدولي. وهذه هي المرة الثانية التي يحدث فيها هذا العنف في فترة أكثر من شهر بقليل عندما هوجم أفراد من المجتمع الدولي عقب قيام جنود من قوة تثبيت الاستقرار باحتجاز صربي بوسني في كانون الأول/ ديسمبر.

٧٧ - المفقودون وعمليات استخراج الجثث: كرس مكتبي جهوده خلال الفترة المشمولة بالتقرير للإعداد للموسم المقبل لعمليات استخراج الجثث وتم إحراز مزيد من التقدم بين الأطراف بشأن تحديد مواقع العمليـات المقبلـة. غيـر أني أشعر بقلق عميـق إزاء إخفاق الأطراف الخطير في مجال تقاسم المعلومات فيما يتعلق بمصير المحتجزين الذين لم يعرف مصيرهم وفيما يتعلق بالمفقودين الذين هم عموما في نطاق عمل الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين.

٧٨ - إعادة تشكل هيكل الشرطة: ركـّزت أنشطة إعادة تشكيل هيكل الشرطة على تعيين وتدريب ضباط الشرطة من الأقليات في الاتحاد وفي جمهورية صربسكا. وفي كانتون زنيتشا - دوبوي، استكمل ٩٩ ضابطا كرواتيا التدريب المرحلي لوزعهم في مواقع الأقليات في الكانتون. وفي سراييفو، حدد موظفون رسميون في شرطة الاتحاد وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك الصف الأول المكون من ١٠٧ مرشحين من الأقليات، منهم ٥٠ في المائة من النساء و ٧٠ في المائة صربيون، للتدريب في أكاديمية الشرطة الاتحادية. وما زالت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك توجـّه عمليات التجديد في هذا المرفق، حيث سيقدم موجهون متعددو الإثنيات منهاجا تدريبيا وافقت عليه قوة الشرطة الدولية للصف الجديد. ورفضت سلطات وزارة الداخلية في الكانتون ١٠ (ليفنو) أن تسمي مرشحين كرواتيين إلى الأكاديمية، وفي كانتون ٨ (ليوبوسكي) سحب الموظفون الرسميون أسماء مرشحين كروات سبق ترشيحهم بحجة أن تعليم الشرطة هو اختصاص تابع للكانتون. وأدى اغتيال نائب الوزير الاتحادي الكرواتي البوسني لوتار بسيارة مفخخة في منتصف آذار/ مارس إلى مزيد من الصعوبة في المشاركة الكرواتية في تزويد الهياكل على مستوى الاتحاد ومستوى الكانتون بالشرطة.

٧٩ - وفـــي جمهوريـــة صربسكا، سلـّم موظفون رسميون في وزارة الداخلية، لأول مرة، قائمة بما يقارب ٠٠٠ ٨ ضابط شرطة قائم بالخدمة. كما حدد الموظفون الرسميون في هذه الوزارة موقعا في بانيا لوكا لأكاديمية الشرطة الجديدة لجمهورية صربسكا. وأحالت بعثة الأمم المتحدة للبوسنة والهرسك إلى وزارة داخلية جمهورية صربسكا قائمة بـ ٢٥٠ مرشحا من مرشحي الأقليات، ١٠ في المائة منهم من النساء، بغرض الاستعراض والانتقاء.

٨٠ - وفي آذار/ مارس، استعملت سلطاتي الممنوحة لي في بون لإعطاء إجراءات الانتقاء لدى قوة تثبيت الاستقرار أولوية فوق عدد كبير من الأحكام الإدارية والقانونية المحلية التي تؤدي حصيلة تأثيرها إلى إبطاء أو منع تعيين شرطة الأقليات.

٨١ - دائرة الحدود: وضع مكتبي مشروع نسخة عمل من قانون دائرة حدود الدولة وقدمه إلى وزارة الداخلية الألمانية لإجراء استعراض مستقل. وفي شباط/فبراير، عرض مكتبي مشروع دائرة حدود الدولة على المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام وعلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر مقرر عقده للجهات المانحة في بروكسل. وواصل مكتبي وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك عملهما في مجال التحضيرات التقنية لمشروع دائرة الحدود ووضع منهاجا تدريبيا، وخرائط تنظيمية، وجداول لنشر القوة التي لم تشكَّل بعد. وأدى إيقاف الصرب لنشاط المؤسسات المشتركة في أوائل آذار/ مارس إلى توقف التقدم على الجبهة السياسية.

٨٢ - حرية التنقل: أجرى مكتبي مشاورات واسعة النطاق مع وزارات الداخلية في الكانتونات والاتحاد وجمهورية صربسكا استعدادا للشروع في مبادرة رخصة القيادة الموحدة. وستكون هذه الوثيقة حيادية من الناحية السياسية وخالية من أي دلالات سياسية وتنطبق عليها معايير الاتحاد الأوروبي. وترأس مكتبي المفاوضات بين ممثلي التأمين على المركبات في الاتحاد وجمهورية صربسكا بشأن تفويض شركات جمهورية صربسكا بإصدار شهادات تأمين يطلق عليها اسم "البطاقة الخضراء". ولا يحصل السائقون في جمهورية صربسكا على البطاقة الخضراء، مما يعيق بشدة قدرتهم على السفر بحرية في أوروبا. وقد حدد مكتبي موعدا نهائيا هو ٣١ أيار/ مايو لحل هذه المسألة.

الإصلاح الاقتصادي والتعمير

٨٣ - أثر ضربات الناتو على اقتصاد جمهورية صربيا: لم يتسن، لدى كتابة هذا التقرير، إجراء تقييم واضح لأثر ضربات الناتو الجوية على اقتصاد جمهورية صربسكا، وقد حذرت مصادر حكومية بجمهورية صربيا من إمكانية فقد الكثيرين لعملهم إذا ما استمرت تلك الضربات. وتلقى مكتبي تأكيدات بأن واردات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصادراتها تقلصت إلى حد كبير. وبما أن جانبا كبيرا من صادرات جمهورية صربسكا يوجه إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فمن المرجح أن يؤدي انخفاض الإنتاج إلى فقد الوظائف ومن الممكن أيضا أن يؤثر هبوط الواردات على ميزانية الحكومة. بيد أن ذلك التأثير سيكون ضئيلا حيث أن جمهورية صربسكا لا تفرض رسوما جمركية على الواردات من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (رسوم إدارية فقط قدرها واحد في المائة). وتجدر الإشارة إلى أن أي انخفاض في قيمة الدينار اليوغوسلافي، وهو أمر متوقع بالنظر إلى المجهود الحربي للحكومة اليوغوسلافية، يمكن أن يؤثر تأثيرا بالغ السلبية على دخول الأفراد حيث أن الدينار لا يزال متداولا على نطاق واسع في جمهورية صربسكا.

٨٤ - أثر الحالة السياسية الراهنة على اقتصاد البوسنة والهرسك: رغم الحالة السياسية الراهنة لم يتغير التزام المانحين حيال البوسنة والهرسك. واستمر تنفيذ المشاريع المضطلع بها في جمهورية صربسكا وإن

كان من المرجح أن ذلك يجري بمعدل أبطأ نتيجة للقيود المفروضة على السفر ولإغلاق المكاتب الدولية. ولئن كانت المشاريع الجديدة لم تشهد حتى الآن حالات تأخير تذكر فالعديد من المبادرات والمفاوضات الرامية إلى الإصلاح توقفت في أوائل آذار/ مارس من جراء الأحداث التي وقعت في جمهورية صربسكا (إقصاء الرئيس بوبلاسن وقرار التحكيم بشأن بريتشكو) وقرار الكروات بوقف اشتراكهم مؤقتا في هيئات الاتحاد في أعقاب وفاة وزير الداخلية الاتحادي. ويمكن لهذه الحالة، إن استمرت، أن تؤثر تأثيرا ضارا على المعونة المقدمة من المانحين.

٨٥ - التعمير: ما زالت المسائل المتعلقة بالهياكل الأساسية التي لها دخل بتعزيز حرية الحركة تتطلب الاهتمام من مكتبي. وقد تواصل الجهد في مجال التعمير بخطى مطردة، حيث يجري، في جميع أنحاء البلد، تنفيذ مشاريع تنصب بصفة رئيسية على قطاعات النقل والطاقة والمياه والإسكان. وتم، في سياق عملية إصلاح شبكات الإمداد بالمياه، التركيز بصفة أساسية على البلدات والقرى الصغيرة.

٨٦ - وبدأت عملية إعادة بناء جسرين في غراديسكا وبرود. ومن المتوقع أن يغلق جسر غراديسكا الممول من الجماعة الأوروبية، قرب منتصف حزيران/يونيه بغرض إعادة بنائه ويضطلع حاليا بأنشطة إزالة الألغام. وفي أثناء إغلاق جسر غراديسكا لإعادة بنائه ستفتح نقطة عبور الحدود في نوفي باعتبارها نقطة عبور من الفئة الأولى وذلك لإتاحة منفذ بديل إلى البوسنة والهرسك. ومن المتوقع أن تستغرق عملية إعادة بناء جسر غراديسكا ستة أشهر. أما جسر برود الممول من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة فسيغلق في أوائل شباط/فبراير لإعادة بنائه ومن المتوقع أن يفتتح في أيار/ مايو ٢٠٠٠.

٨٧ - بيد أن ما يكتنف الوضع السياسي من عدم تيقن أسهم، بالإضافة إلى الضربات الموجهة ليوغوسلافيا، في تباطؤ معدل تقدم العديد من المشاريع في جمهورية صربسكا (مثلا برتشكو). وتجدر الإشارة إلى أن غياب المجتمع الدولي عن جمهورية صربسكا في وقت عادة ما تعد فيه مشاريع التعمير لفترة الصيف هو أمر من المتوقع أن يؤثر بشكل سلبي على قدرة صربسكا على المضي قدما في عملية التعمير خلال عام ١٩٩٩. وقد شكلت حصة جمهورية صربسكا زهاء ربع الجهد الكلي في مجال التعمير خلال الفترة قيد النظر، ولكن من المرجح أن تنخفض هذه النسبة نظرا لما سلف ذكره من تأخر إعداد المشاريع الجديدة وتوقيعها.

إصلاح المرافق العامة وتنفيذ المرفق ٩

٨٨ - الطاقة - أحرز تقدم كبير في عملية إنشاء مركز تنسيق مشترك لنقل الطاقة الكهربائية طبقا للاتفاق الذي وقعته في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، هيئات الكهرباء الثلاث القائمة ("الاتفاق"). وقد اختير مبنى هيئة الاستثمار في مجال الطاقة في سراييفو (بوفاليتش) كمقر للمركز المسجل بوصفه رابطة تجارية، أنشاتها الهيئات الثلاث. وقام مجلس المديرين التابع لمركز التنسيق المشترك بإعداد وإقرار النظام الأساسي واللائحة الداخلية والاحتياجات من الأيدي العاملة. وأفضى تنفيذ المرحلة الأولى من الاتفاق بحلول ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩، إلى إفراج البنك الدولي عن الأموال اللازمة للمشروع التالي لإعادة بناء محطة الطاقة

الكهربائية. ومن المسلم به أنه لن يتسنى تنفيذ بعض المهام بالكامل في بداية دخول مركز التنسيق المشترك حيز الوجود، الأمر الذي يعزى، بصفة رئيسية، إلى عدم تنفيذ نظام "SCADA" (الإشراف والتحكم والحصول على البيانات)، وإلى الإصلاح التدريجي لشبكة نقل الطاقة الكهربائية بقوة ٤٠٠ كيلوفولت.

٨٩ - السكك الحديدية: لم يعتمد بعد مشروع القانون المتعلق بتنظيم السكك الحديدية في الاتحاد. وقد تم تنقيحه بمساعدة مكتبي وما زال قيد المناقشة. وأنشئت لجنة للعمل بشأن ذلك القانون. وعهد إلى تلك اللجنة بإعداد ورقة عمل وتقديمها إلى الوزارة الاتحادية للنقل والمواصلات كيما تتخذ الحكومة الاتحادية والبرلمان الاتحادي إجراءات أخرى في هذا الصدد. وقد تبين بوضوح من اجتماع عقد، مؤخرا، مع بعض موظفي مكتبي أن المسألة الرئيسية التي لم تحسم بعد بين الشريكين الاتحاديين تتصل بإنشاء شركة سكك حديدية ذات هيكل أساسي واحد بدلا من الشركتين القائمتين حاليا في الاتحاد. ويؤمل أن تحل هذه المسألة في منتدى الاتحاد القادم. وفي الوقت نفسه، نشأ، بفضل مساعدة من مكتبي، تعاون بين شركتي السكة الحديد التابعتين للكيانين. وتم التوصل إلى اتفاق بين الكيانين بشأن معدات السكك الحديدية، بعد إجراء جرد تحت إشراف الاتحاد الدولي للسكك الحديدية. وقد أعجزت الشركة الحكومية المشتركة للسكك الحديدية للبوسنة والهرسك بعض الأعمال الهامة لاسيما فيما يتعلق بإعداد مشروع ينظر فيه، حاليا، مصرف الاستثمار الأوروبي. وعكفت الشركة، أيضا، على وضع نظامها الأساسي في صورته النهائية. إلا أن مسألة تسجيلها لم تحسم بعد، مما يعرقل، بوضوح، نشاطها. ومن المسلم به أنه يلزم تشريع جديد يسمح بتسجيل الشركات الحكومية بموجب المرفق ٩، وقد أعدت مشاريع قوانين في هذا الصدد. بيد أن عدم أداء لجنة الشركات الحكومية لمهامها، وهو الأمر الناجم عما يكتنف الوضع السياسي في جمهورية صربسكا من عدم تيقن، لم يسمح بالتوصل إلى حل نهائي وأدى أيضا، إلى تأجيل برنامج العمل المقترح على اللجنة للشهور الأولى من عام ١٩٩٩. وقد نقح مشروع النظام الأساسي للشركة وهو الآن قيد مزيد من الاستعراض.

٩٠ - الاتصالات: منذ تدخل مكتبي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ لإعادة الاتصالات الهاتفية بين الكيانين، والتطورات في ميدان الاتصالات مشجعة. فهناك الآن ما يربو على ٦٠٠ خط اتصال هاتفي تعمل بين الكيانين. وفي ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، عين مجلس الوزراء أول أعضاء في مجلس إدارة وكالة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية (ثلاثة أعضاء متفرغين واثنان من ثلاثة أعضاء غير متفرغين). بيد أنه، في وقت إعداد هذا التقرير، حالت الظروف دون مشروع الوكالة في مباشرة أنشطتها. ويجري العمل بصورة مكثفة على وضع خطة الأرقام الخاصة بالبوسنة والهرسك، ومن المتوقع أن تكون هذه الخطة جاهزة في الفترة التي سيشملها التقرير القادم.

٩١ - البريد: استمرت المراسلات البريدية بين الكيانين دون توقف. وقد اكتمل وضع مشروع قانون بريدي جديد على مستوى الدولة بمساعدة مقدمة من خبير وفرته حكومة هولندا. وستناقش جميع الأطراف ذلك المشروع في نيسان/أبريل، في مقر الاتحاد البريدي العالمي في برن. وتجري، حاليا، مناقشات مع مختلف الأطراف لتحديد الأموال اللازمة لأعمال إعادة البناء التي تشتد إليها الحاجة في هذا القطاع.

الإصلاح والتحول على صعيد الاقتصاد الكلي

٩٢ - فرقة العمل المعنية بالمسائل الاقتصادية: ما زالت فرقة العمل المعنية بالمسائل الاقتصادية تشكل منتدى رئيسيا لالتماس وتوفير التوجيه للجهات المانحة فيما يتعلق بتحديد الأهداف وتطبيق الشروط على المساعدة الاقتصادية. وقد قام أعضاء الفرقة، مؤخرا، باستعراض وإقرار شروط مؤتمر المانحين لعام ١٩٩٩ التي أعدها مكتبي. وهي تشمل إحراز تقدم مرضي بشأن مسألة إيرادات الأقليات؛ وتنفيذ قوانين الملكية؛ والتنفيذ الكامل لقانون الجمارك في البوسنة والهرسك وتطبيق الرسوم الجمركية الإضافية وفقا لقرار مجلس الوزراء، وقيام الكيانين بوضع خطة لتصفية وإصلاح مكاتب السداد، والمضي قدما في عملية التحول إلى القطاع الخاص، وبالتحديد كفالة أداء جميع وكالات التحويل للقطاع الخاص لمهامها على الوجه الأكمل ومواءمة قوانين الكيانين مع القانون الإطاري وإنفاذ أحكامه؛ وتمويل التلفزيون الحكومي بإصدار التشريع المناسب وهذا من مسؤولية الكيانين.

٩٣ - الماركا القابلة للتحويل: ما برحت الماركا القابلة للتحويل تلقى قبولا على نطاق واسع. وقد كان لانخفاض قيمة الدينار اليوغوسلافي والكونا الكرواتية أثره في إقناع الناس بحيازة الماركا القابلة للتحويل وهي أكثر العملات استقرارا في المنطقة. وابتداء من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩ ستتاح الماركا القابلة للتحويل للشراء والبيع في أربعة مصارف أوروبية رئيسية في ثلاثة بلدان ألا وهي مصرف النمسا، والمصرف المركزي في النمسا؛ ومصرف دريسدن في ألمانيا؛ والكريدي سويس في سويسرا. ويفيد استطلاع للرأي العام أجري مؤخرا بأن ٨٦ في المائة ممن جرى سؤالهم في بانيالوكا أعربوا عن ثقتهم في الماركا أكثر من ثقتهم في الكونا أو الدينار اليوغوسلافي. وأيدت الرأي نفسه أغلبية ساحقة في ليفنو وهي بلدة في منطقة الهرسك ترتبط فيها الكونا بوجدان السكان. وفي جمهورية صربسكا يتوزع مجموع الأرصدة النقدية بالتساوي بين الماركا والدينار اليوغوسلافي. وفضلا عن ذلك يتوزع سداد الضرائب في ذلك الكيان بالتساوي بين الماركا والدينار اليوغوسلافي. وتدفع الحكومات المعاشات التقاعدية ومرتبات موظفيها بنسب متساوية بين ماركا والدينار اليوغوسلافي.

٩٤ - مكتب المدفوعات: ويُجري الإصلاح في هذا المجال الفريق الاستشاري الدولي، مع ممثلين عن المنظمات الدولية الرئيسية والجهات المانحة بالإضافة إلى مكتبي، وقد توصل الفريق الاستشاري الدولي إلى اتفاق مع السلطات المحلية بشأن استراتيجية لتفكيك وإلغاء مكاتب المدفوعات في نظام مدفوعات جمهورية البوسنة والهرسك بحلول عام ٢٠٠٠. وستنقل المهام الحالية التي يقوم بها مكاتب المدفوعات إلى المؤسسات الملائمة. وقد خلفت مكاتب المدفوعات (المعروفة بـ ZPP و ZAP في الاتحاد، و SPP في جمهورية صربسكا) دائرة الحسابات الاجتماعية في يوغوسلافيا السابقة. وتستأثر بمراقبة جميع المدفوعات والودائع النقدية الداخلية. وهذا الوضع الاستئثاري، إلى جانب عدم الشفافية وارتفاع رسوم المعاملات التي تفرضها مكاتب المدفوعات، يتسبب في ارتفاع حاد للمخاطر التي تواجهها مشاريع القطاع الخاص وتحول دون إنشاء قطاع مصرفي تجاري قوي، وسينشأ في كل من الاتحاد وجمهورية صربسكا، مجلس إدارة ليشرف على عملية تفكيك مكاتب المدفوعات، وتصفيتها في نهاية المطاف. وستنقل وظائف مكاتب المدفوعات إلى المصارف التجارية والمؤسسات الحكومية. وستتم هذه العملية بسلاسة.

٩٥ - الجمارك والتجارة: لقد أحرز مكتبي تقدما ملموسا في إنشاء حيز اقتصادي وحيد في البوسنة والهرسك، فبعد أن اعتمد مجلس الوزراء عدة أنظمة مرتبطة بقانون سياسة الجمارك، أرسيت أهم أجزاء الإطار التشريعي للجمارك. وكخطوة رئيسية نحو التنفيذ التام للقوانين الجمركية، اتفاق الكيانان على الاستعاضة عن الرسوم الجمركية غير المشروعة (prelevmans) برسوم استيراد إضافية على مستوى الدولة. وكانت هذه مسألة شائكة لأن كلا الكيانين لم يتفق على كيفية حماية صناعاتهما الداخلية. وستكون الخطوة الأخيرة هي إلغاء المعاملة الجمركية التفضيلية من جانب كرواتيا ويوغوسلافيا. ومن المتوقع أن يتخذ مجلس الوزراء قريبا قرارا بإلغاء هذه المعاملات وأن ينفذ تنفيذا كاملا قانون الجمارك. ولمواصلة تطبيع التجارة الخارجية وتشجيعها، بدأت أعمال تمهيدية بشأن اتفاق تجاري بين البوسنة والهرسك وكرواتيا. وشرع وفد من ثلاثة أعضاء عينهم مجلس رئاسة البوسنة والهرسك في مفاوضات بزيارة أولى لزغرب، وفي أعقاب الاتفاق الوزاري لآب/أغسطس من السنة الماضية، أحرز الفريق العامل المعني بتنسيق الضرائب غير المباشرة تقدما ملحوظا. فتنسيق الضرائب على المبيعات ورسوم الدمغة سيزيل حافزا مهما على التهرب الضريبي ويزيح عواقب تعترض التجارة الداخلية في البوسنة والهرسك.

٩٦ - الخصخصة: يظل مكتبي ملتزما بتقديم المساعدة في عملية الخصخصة وتسريع وتيرتها لتعزيز النمو الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص. ويجدر بالذكر أنني فرضت القانون الإطاري للبوسنة والهرسك المتعلق بخصخصة المؤسسات والمصارف (القانون الإطاري) في تموز/يوليه ١٩٩٨ لضمان نزاهة العملية وشفافيتها وللسماح للمشردين واللاجئين بالمشاركة دون تمييز. غير أن القلق لا يزال يساورني إزاء الاهتمام الذي يولى لمشاركة المشردين واللاجئين في الكيانين.

٩٧ - وعدلت القوانين الاتحادية للخصخصة في أوائل ١٩٩٩ امتثالا للقانون الإطاري، وتتعلق التعديلات بالتاريخ المرجعي (١٩٩١) المحدد للمواطنين للحصول على المستندات، ويلزم إدخال تعديلات إضافية لمواءمة القوانين مواءمة تامة مع القانون الإطاري ولإزالة التناقضات، وتجري مناقشة التعديلات الممكن إدخالها على تشريع جمهورية صربسكا.

٩٨ - وأنشأت لجنة مستقلة لرصد الخصخصة لتقوم برصد تقيد عملية الخصخصة بالاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك وبالقانون الإطاري. وأنيطت باللجنة أيضا مهمة إسداء المشورة إلي بشأن المسائل المتعلقة بالخصخصة. وعينت ثلاثة أشخاص من ذوي الكفاءة والخبرة العاليتين تدعمهم ماليا حكومة هولندا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية. وعقد الاجتماع الأول للجنة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

٩٩ - وثمة هيئة قانونية مهمة أخرى للتحول إلى اقتصاد السوق هي لجنة الأوراق المالية. وقد عينت الحكومة الاتحادية أربعة مفوضين مؤهلين، وعينتُ، استنادا إلى القانون الاتحادي بشأن لجنة الأوراق المالية، العضو الخامس وهو عضو دولي. وستُدشن اللجنة الاتحادية للأوراق المالية في نيسان/أبريل ١٩٩٩.

١٠٠ - مكافحة الاحتيال: ويحرز العمل المتعلق بمكافحة الاحتيال تقدما ملموسا. ففي أعقاب الحلقة الدراسية الأولى في سلسلة من الحلقات الدراسية مع القضاة والمدعين العامين والشرطة من الكيانين، والتي أجريت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ في ألمانيا والنمسا، وركزت على نظم التحقيق والملاحقة القضائية الناجحة والمستمدة من الغرب والمستخدمة لمفهوم فرق مكافحة الفساد، يجري التخطيط لعقد مؤتمرات مماثلة. ووافق مجلس الإدارة على استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد وضعتها وحدة مكافحة الاحتيال التابعة لمكتبي، وتشمل جوانب هذه الاستراتيجية عناصر تتعلق بإصلاح الاقتصاد والقانون والقضاء والشرطة والمؤسسات. وستستخدم هذه الاستراتيجية أربع ركائز هي - القضاء على الانتهازية، وانتهاج الشفافية وإصدار التقارير، ووضع الضوابط وفرض العقوبات، والتوعية - وذلك لتوفير الأدوات اللازمة لتحديد ووضع وتنفيذ التغييرات الواجب إدخالها على هيكل الحكومة وإجراءاتها للقضاء على أنشطة الفساد والحد منها بدرجة كبيرة ورفع مستوى وعي الجمهور.

١٠١ - الإحصاءات: في إطار المؤسسات المشتركة، يعمل في الوقت الراهن بشكل كامل معهد الإحصاءات للبوسنة والهرسك الذي أنشئ بقرار لمجلس الوزراء في آب/أغسطس ١٩٩٨، والذي يتمتع بدعم قوي من المجتمع الدولي ومن مكتبي. وتتعاون الإدارة المؤلفة من ممثلي الشعوب الثلاثة المكونة للبوسنة والهرسك تعاونا متزايدا بغية إدراج مجموع البيانات على نطاق البلد. وأصدرت النشرة الإحصائية الأولى في آذار/ مارس ١٩٩٩. وتتضمن مجموع البيانات المتعلقة بشتى القطاعات الرئيسية من قبيل الزراعة والحراجة والبناء والتعليم والنقل والاتصال. ووضعت الصيغة النهائية للعدد الثاني من النشرة الإحصائية المتضمن لبيانات عن العمالة والأجور، وهي مؤشرات عادة ما تكون مهمة للغاية. وهذا العدد جاهز للتوزيع. أما العدد الثالث فيجري إعداده وسيتضمن مجموع الأرقام المتعلقة بنفس المواضيع ومعلومات جزئية عن متوسط الأسعار. وبالإضافة إلى ذلك، سيتضمن العدد الرابع من النشرة الإحصائية المقرر إصداره في حزيران/يونيه ١٩٩٩ بيانات جديدة عن الصناعة.

١٠٢ - الزراعة: يضطلع مكتبي برئاسة فرقة العمل الزراعية التي أنيطت بها ولاية التنسيق بين المجتمع الدولي والسلطات المحلية فيما يتعلق بإصلاح القطاع الزراعي وتنميته على المدى البعيد. وتتكون هذه الفرقة من عنصرين: لجنة الإدارة، المؤلفة من أعضاء من المنظمات الدولية الرئيسية ووزيري الزراعة في الكيانين، وتقوم باستعراض المبادرات الزراعية. والمنتدى المفتوح ويستنبط الأفكار من أعضاء المجتمع الدولي المهتمين بالقطاع الزراعي.

١٠٣ - موستار: وفي أعقاب نجاح استئناف العمليات في مطار موستار في الربع الأخير من سنة ١٩٩٨، أصدر أمر بتمديد قرار التحكيم الذي أصدرته لمدة ستة أشهر لتنفيذ نقل سلطة المطار إلى السلطات المشتركة لمدينة موستار بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ويجري إنجاز أو إعداد مشاريع الإصلاح وإعادة التجهيز بقيمة ٥,٩ ملايين دولار ومن شأنها أن تضمن ربحية المطار على المدى البعيد.

١٠٤ - الطيران المدني: قدم مشروع قانون الطيران المدني، للمرة الثانية، إلى مجلس الوزراء في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ولم يتخذ أي إجراء يعتد به لاعتماد هذا القانون.

١٠٥ - وقد فوض قائد قوة تثبيت الاستقرار سلطة ومسؤولية إدارة المجال الجوي العلوي (بين مستوى الطيران ٣٣٠ ومستوى الطيران ٤٥٠) فوق البوسنة والهرسك إلى إدارة الطيران المدني التابعة للبوسنة والهرسك. ويشكل وضع خطة لمراقبة هذا المجال الجوي من جانب إدارة الطيران المدني أمرا حاسما لأن إدارة الطيران المدني في حاجة ماسة إلى إيرادات ودون خطة من هذا القبيل لا تستطيع هيئة المراقبة الأوروبية (يوروكونترول) توزيع إيرادات التحليق التي حصلت في الماضي والمستحقة حاليا. ويترتب أيضا علـى عدم حـل مسألة الاتفاقات المتصلة بتوفير مراقبة المـرور الجوي آثار سيئة على قدرة البوسنة والهرسك على الانضمام إلى مؤتمر الطيران المدني الأوروبي.

١٠٦ - وقد منحت اللجنة الأوروبية تمويلا مضمونا لمشروع من المقرر أن تضطلع به منظمة الطيران المدني الدولي. وقد قبلت إدارة الطيران المدني التابعة للبوسنة والهرسك هذا المشروع في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وهو يهدف إلى تحسين تنظيم وإدارة وكفاءة إدارة الطيران المدني فضلا عن تحديث الخطة الرئيسية للطيران المدني.

١٠٧ - وخلال شباط/فبراير ١٩٩٩، وكنتيجة للإلحاح من جانب مكتبي وقوة تثبيت الاستقرار، وقعت إدارة الطيران المدني التابعة للبوسنة والهرسك المناقصة المتصلة بعنصر الملاحة الجوية من مشروع الطوارئ للتعمير فـي مجال النقل (BP12). ويشمل هذا المشروع قرضا من البنك الأوروبي للتعمير والإنشاء بمبلغ نحو ٣,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وسيشمل معينات ملاحية حاسمة لمواقع في توزلا وموستار وأومارسكا.

١٠٨ - وقد كان المرور الجوي، فيما يتعلق بكل من البضائع والركاب، يتزايد بسرعة قبل إغلاق المجال الجـوي في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٩. وخـلال كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، زاد مرور الركاب في الاتحاد بنسبة ٢٨ في المائة عن الفترة المقابلة من عام ١٩٩٨. وبالرغم من إعادة فتح بعـض الممرات الجوية في وقت لاحق أمام الطيران المدني، فقد ترتب على الإغلاق آثار سيئة بالنسبة للطيران المدني في البوسنة والهرسك إلى مدى لا يمكن قياسه حتى الآن.

١٠٩ - ومازالت شركات الطيران تزيد من الخدمة في مطار سراييفو الدولي. ومازال العمل في إعادة إنشاء محطة الركاب وتركيب إضاءة محسنة للمطار مستمرا.

١١٠ - ولا توجد حاليا خدمة جوية تجارية في مطار توزلا. ومع ذلك، ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، طلبت حكومة توزلا - بودرينييه إجراء دراسة للهيكل الأساسي للمطار من جانب شركة تابعة للولايات المتحدة. وهذه الدراسة حدد هدفها على أنه تحسين القدرة التشغيلية للمطار.

١١١ - وقد أنشأ مطار بنيالوكا مؤخرا منطقة لإدارة المحطات التابعة للمطار. وإضافة إلى ذلك، بدأ التشييد في موقع تقني جديد للمطار. وهذا المشروع تموله الجماعة الأوروبية. وشركة ساتير، وهي أول شركة طيران عاملة في جمهورية صربسكا، تواصل تشغيل خدمة منتظمة. كما بدأت شركة طيران جديدة، أيرصربسكا في تشغيل خدمة منتظمة.

١١٢ - وفي مطار موستار، يمضي العمل قدما في مشاريع الهيكل الأساسي والإصلاح على النحو المخطط. ومن المتوقع إنجاز مشروع إضاءة المطار، الذي سيسمح بتشغيله لمدة ٢٤ ساعة يوميا، قبل آب/أغسطس ١٩٩٩. أما برج مراقبة المرور الجوي الجديد فهو في آخر مراحل التصميم. وقد قامت الجماعة الأوروبية والحكومة الهولندية بتمويل التحسينات الشاملة للمطار بمبلغ قدره ٥,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لعام ١٩٩٩. ومازالت الحالة المالية لمطار موستار تشكل شاغلا رئيسيا. فالديون المتراكمة لسلطة مطار موستار المؤقتة تبلغ نحو ٠٠٠ ١٢٥ مارك ألماني. ولما كان المطار يعمل حاليا بعجز كبير، فسيزداد هـذا الدين خـلال الشهور العدة القادمة. وفي آذار/ مارس، قمت بتمديد فترة ولاية السلطة المؤقتة حتى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

١١٣ - المسائل العسكرية: لقد واصلنا جهودنا الرامية إلى تحسين مراعاة الأصول المهنية في القوات المسلحة للكيانين. وهناك تعاون يدعو إلى السرور بين مكتبي وقوة تثبيت الاستقرار ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا المجال. وقد أحـُرز بعض التقدم، بالرغم من أنه لم يكن بالسرعة التي كنا نتمناها. وقد أبطأت الأحداث الحالية في كوسوفو من التقدم في جميع المسائل العسكرية، كما حدث بالنسبة لمسائل كثيرة أخرى، ولكن ضبط النفس الذي أظهره جيش جمهورية صربسكا، بالرغم من الضغوط الشديدة من جانب المتشددين، كانت تدعو إلى الإعجاب وأظهرت درجة محمودة من مراعاة الأصول المهنية العسكرية.

١١٤ - إزالة الألغام: مازال هناك تقدم يحرز في مجال إزالة الألغام في البوسنة والهرسك، غالبا فيما يتعلق بالصندوق الاستئماني السلوفيني. وهذا الصندوق، الذي أنشئ في آذار/ مارس ١٩٩٨، قد أصبح موضع التركيز بالنسبة لتمويل إزالة الألغام ومساعدة الضحايا للسنوات القادمة. ويجري تشجيع المانحين على المساهمة بالأموال من خلال الصندوق الاستئماني السلوفيني، لكي يتسنى تحقيق منافع قصوى من آلية "مضاعفة المبالغ المقدمة"، التي تمولها حكومة الولايات المتحدة. والهدف هو جمع ١٤ مليون دولار بحلول الأسبوع الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وحتى الآن قيد لحساب الصندوق الاستئماني ١,٧ مليون دولار وثمة ٧,٤ مليون دولار أعلن المانحون التبرع بها. وأي تركيز مستصوب يقوم به المانحون على نقل الأموال من خلال الصندوق مازال ذا أهمية ولذلك لا يوجد احتمال لأية خسارة وإنما الاحتمال هو تحقيق كل المكاسب باستخدام هذا الطريق. ومازال العمل مستمرا لتعزيز وضع وكفاءة مراكز الأعمال المتصلة بالألغام ولجنة إزالة الألغام.

١١٥ - وقد حدثت عمليات محدودة لإزالة الألغام في المناطق الجنوبية التي لم تتأثر بالطقـس الموسمي السيئ. ولم تبدأ أفرقة القوات المسلحة التابعة للكيانين العمليات الكاملة حتى ١٩ نيسان/أبريل. وقد حددت

اللجنـــة العسكرية المشتركة هدفـــا يتســـم بالطمـــوح ويتمثـــــل في تطهير مليوني متـــر مربع هذا العام. وبلغت المساحة الكلية التي تم مسحها وتطهيرها من الألغام بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٩٩، ٢٣٤ ٢٤٨ مترا مربعا. وشمل ذلك تطهير ١٨٩ منزلا وتدمير ١٨٤ لغما، ومازالت لجنة الصليب الأحمر الدولية/منظمة الأمم المتحدة للطفولة تضطلع بالبرامج التدريبية لزيادة الوعي في مجال الألغام، والاتجاه الأساسي هو تناقـــص حوادث الألغـــــام، بالرغم من أنه كان من المؤسف أن يقتل ٦ أفراد (بما فيهم طفل واحد) ويصاب ٥ أفراد (بما فيهم طفل واحد) خلال هذه الفترة.

- - - - -